

## تحولات قواعد القانون الإداري: بين العقلانية القانونية والعقلانية الرقمية Transformations in Administrative Law Rules: Between Legal Rationality and Digital Rationality

اسامة المرابط<sup>1</sup> El Mrabet Oussama

التواريخ المهمة:

- تاريخ الإرسال 17/09/2025 :
- تاريخ القبول 10/01/2026 :

المرجع الببليوغرافي:

الغوساني، عز الدين. (2026) تجربة المرفق العام الرقمي بالمغرب. مجلة براق الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.

معرف الكائن الرقمي (DOI): يُستكمل]

يتفق المؤلف/المؤلفون على بقاء هذا المقال متاحًا للوصول المفتوح بشكل دائم وفقًا لشروط رخصة المشاع الإبداعي النسب – الإصدار الدولي 4.0.



<sup>1</sup> - طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السويسي-الرباط.  
Ph.D. researcher at Mohammed V University in Rabat.

البريد الإلكتروني: ELMRABET.PRFU@HOTMAIL.COM

## **Abstract**

Morocco's public administration has undergone a profound digital transformation, characterized by the introduction of a wide range of applications and e-portals aimed at simplifying the process of obtaining official documents and facilitating access to basic public services in key sectors such as education, vocational training, and healthcare.

This transformation is expected to reinforce transparency, efficiency, and overall performance within public administration, while also bringing services closer to citizens. It signals a trajectory toward the Digital Platform State, conceived as a new "model" of the state and of public service delivery. Such transformations are likely to reshape the traditional structure of public utilities, foster the emergence of new legal frameworks within administrative law, and establish a novel logic for organizing public services and administrative activity.

**Keywords:** Platform State, digital, public service, Bureaucracy, Public Action.

## **ملخص:**

عملت الإدارة العمومية المغربية على تبني المعطى الرقمي في بنيتها، وإعماله في تقديم خدماتها للمرتفقين؛ وذلك من خلال مجموعة من المنصات الرقمية، خاصة الخدمات المرفقية ذات طبيعة اجتماعية، من قبيل: التعليم، الصحة. هذا من جهة ومن جهة ثانية، تم استحضار المعطى الرقمي في هذا الصدد كوسيلة لتبسيط المساطر والعمل الإداري في شموليته.

بحيث إن التحول الرقمي قد يفضي على الفعل العمومي الإداري الشفافية والفعالية وحسن الأداء، وتقريب الخدمات الإدارية من المرتفقين. في أفق البلوغ لدولة المنصة الرقمية التي تشكل "أنموذج" جديد للدولة والخدمات المرفقية. فتلكم عوامل ستمس ببنية المرافق العمومية التقليدية، وستساهم في تشكل قواعد قانونية جديدة للقانون الإداري وستؤسس لمنطق جديد ومغاير للخدمات المرفقية والنشاط الإداري.

**كلمات مفتاحية:** دولة المنصة، الرقمنة، البيروقراطية، الفعل العمومي، المرفق العمومي.

## مقدمة

إن التحولات التي طالت بنية الفعل العمومي-الإداري كان لها وقع على القانون الإداري والمفاهيمات الكلاسيكية المؤسسة والمميزة له، مما أدى لبروز مفاهيم جديدة وأساليب وأنماط مستجدة قائمة أساساً على الابتكار والتعاقد وموجهة من قبل العقلانية الاقتصادية والرقمية-الالكترونية. فقد تعرّض الفعل العمومي، في شموليته، وكذا القانون الإداري، تنظيمًا ونشاطًا، إلى عملية تهجين، حيث أصبحت العقلانية القانونية مزاجاً بعقلانية تديرية اقتصادية، وخاصة مطلب الفعالية الذي أضحى ينافس مبدأ المشروعية والمنطق التدبيري أضحى ينافس مبدأ دولة القانون<sup>2</sup>؛ الأمر الذي أفضى للتداخل بين القطاعين العام والخاص وإقرار معيارية قانونية مرنة.

في هذا السياق، شهدت البنية المفاهيمية التي كانت تميز الحقل الإداري، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى النشاط، تحولاً جذرياً، بحيث انتقلت من منطق امتيازات السلطة العامة إلى منطق تعاقدية-تشارورية، هذا ما يمكن رصده على مستوى بنية النصوص القانونية المؤطرة للمادة الإدارية، من قبيل: القانون التنظيمي لقانون المالية، ميثاق المرافق العمومية، ميثاق اللاتمرکز بالإضافة لقانون الشراكة قطاع عام-خاص. هذه المفاهيم مستعارة أساساً من حقول معرفية أخرى، من قبيل: علم التدبير والاقتصاد<sup>3</sup>. وتمتد آثار هذه التحولات إلى ما بعدها، سواء على مستوى أبعاد وتطبيقات القانون الإداري، أو على صعيد المسؤولية الإدارية. كلها أمور تسائل القوة المعيارية للقانون الإداري المعاصر وتطبيقاته. علاوة على ذلك، أضحى القانون الإداري منافساً من قبل تخصصات معرفية جديدة وعقليات ومشروعات مستجدة؛ على سبيل المثال: علم الحكومة والفضاء السيبراني-الرقمي.

يعيش القانون الإداري اليوم قطيعة واضحة مع مفاهيمه ومبادئه الكلاسيكية، وهي المفاهيم التي كانت تشكل سابقاً محدداً لهوية هذا الفرع القانوني، ولحدود مجال تطبيقه، من قبيل: المرفق العام، والمرتفق، والمشروعية، والمسؤولية الإدارية. لكن، اليوم لم تعد العلاقة بين الدال والمدلول كما كانت وكما ترسخت في العقل القانوني والقضائي. فالنموذج "الفبييري" للدولة أضحى متجاوزاً، واليقينيات التي كان يقوم عليها هذا النموذج اهتزت<sup>4</sup>، بحيث إن النموذج المثالي للبيروقراطية<sup>5</sup> كما أسس له "Max Weber"، اهتز بشكل كبير في السنين الأخيرة. الأمر الذي يقتضي وقفه التفكير في شكل جديد للدولة والتنظيمات المتفرعة عنها، وأنماط جديدة للنشاط والتنظيم الإداريين، والتي لا تقوم على العقلانية القانونية بمفهوماتها والتنظيمات

<sup>2</sup>- Jacques Chevallier, « L'État de droit », Editeur : LGDJ, 1993, p. 132.

<sup>3</sup>- Jacques Caillosse, « Le droit administratif contre la performance publique ? », Actualité juridique. Droit administratif, (AJDA), 1999, p. 195-211.

<sup>4</sup>- Elisabetta Iossa, David Martimort, Jérôme Pouyet, « Partenariats public-privé : Quelques réflexions », Revue économique - vol. 59, n° 3, mai 2008, pp. 437-438.

<sup>5</sup>- لسنا في حاجة إلى كبير شرح لبيان البناء-التنظيم البيروقراطي الذي وضع معالمه "Max Weber"، وللمزيد من التفصيل في الموضوع يرجى مراجعة:

- عبد الحافظ ادمينو، " نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-أكادال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط، السنة الجامعية 2001-2002.

- Max Weber (1922), « Caractéristiques de la bureaucratie. ». Un texte publié dans Sociologie politique. Tome 1, pp. 256-263. Textes réunis par Pierre Birnbaum et François Chazel. Paris: Librairie Armand Colin, 1971, 346 pp. Collection U2, sociologie politique.

- Michel Crozier (1960), « La relation de pouvoir dans un système d'organisation bureaucratique. ». Un texte publié dans Sociologie politique. Tome 1, pp. 264-283. Textes réunis par Pierre Birnbaum et François Chazel. Paris: Librairie Armand Colin, 1971, 346 pp. Collection U2, sociologie politique.

- S.N. Eisensdadt (1959), « Conditions propices au développement des organisations bureaucratiques. ». Un texte publié dans Sociologie politique. Tome 1, pp. 284-297. Textes réunis par Pierre Birnbaum et François Chazel. Paris: Librairie Armand Colin, 1971, 346 pp. Collection U2, sociologie politique.

الإدارية التي تتخذ من الهرمية والتراتبية قطب رحاها، والمشروعية ضابطها. تلكم تحولات تدخل في نطاق "ما بعد البيروقراطية"<sup>6</sup>.

حاصل ما سبق، أن القانون الإداري لم يعد يشكل المحرك التوجيهي للفعل العمومي، إذ أضحي هذا الأخير خاضعاً لمحددات مرجعية ذات طابع اقتصادي وتديري ورقمي. وقد أدى التنافس القائم بين العقلانية القانونية من جهة، والعقلانيّتين الرقمية والتدبيرية من جهة أخرى، إلى ترجيح كفة هاتين الأخيرتين، واللّتين لم تعودا تستندان إلى المداخل التشريعية والتنظيمية بمفهوماتها التقليدية، بل إلى مفهومات قائمة، في جوهرها، على لغة البرمجة والمنطق الرقمي<sup>7</sup>، ومنطق التدبير القائم على النتائج. وهذا ما يفرض إعادة التفكير في أساليب الضبط والتدخل العمومي، وإقرار معيارية مرنة. هذا الفرش، سيساعدنا في رصد التحولات التي طالت قواعد القانون الإداري، وذلك من خلال تقفي النقاط التالية:

### المحور الأول

المنصات الرقمية: وإعادة تشكل قواعد القانون الإداري

### المحور الثاني

القانون الإداري: بين العقلانية القانونية والعقلانية الرقمية-الالكترونية

<sup>6</sup>- Desreumaux A., « Nouvelles formes d'organisation et évolution de l'entreprise », Revue française de gestion, vol.253, n°8, 2015, pp.139-172.

<sup>7</sup>- A. Supiot, « La Gouvernance par les nombres », Paris, Fayard, 2015. p. 23.

## المحور الأول

### المنصات الرقمية<sup>8</sup>: وإعادة تشكّل قواعد القانون الإداري

استقر تيار من الفقه، على كون دولة المنصة الرقمية تقتضي الانتقال من البعد العمودي إلى البعد الأفقي في تقديم الخدمات المرفقية، وهذا ما حاول الباحثان **Colin N., Verdier H.** وصفه بقولهما "سنرى ابتكاراً نرمقه بأعيننا، بحيث ستصبح الخدمات المرفقية المقدمة دون إدارة، بتنظيم ذاتي، من خلال إسهام فئة من المواطنين من جانبهم في أداء الخدمات ومن خلال تفاعلاتهم. ومن المفترض في هذه المرافق أن تكون أقل كلفة من المرافق التقليدية كما عهدناها، والتي تشغل آلاف الأمتار المربعة والمكاتب وتشغل العشرات بل الآلاف من الموظفين..."<sup>9</sup>.

يسائل هذا التصور النموذج البيروقراطي-الفيدرالي، ويضعه في الميزان، ويوجه السؤال كذلك إلى مكانة العقل القانوني في الفعل العمومي-الإداري المعاصر، ويؤسس براديجما جديداً من التنظيمات والفعل العمومي بشكلياته وتطبيقاته، الأمر الذي يؤسس علاقة جديدة بين المواطن-المرتفق والدولة-الإدارة.

### أولاً: المنصات الرقمية والتغير في وظائف الدولة والخدمات المرفقية

يتخذ مفهوم دولة المنصة لنفسه دلالات متعددة ومعاني مختلفة، بحسب سياق البحث ومجاله؛ ففي بعض الأحيان يعبر عن الولوج والوصول اللامادي للخدمات المرفقية من قبل المواطنين، وفي أحيان أخرى إلى نقل الفعل العمومي من منطق العقلانية القانونية القائمة على المشروعية والتراتبية إلى منطق العقلانية الاقتصادية<sup>10</sup>.

إن دولة المنصة نمط جديد لحضور الدولة في الفضاء العام، وأسلوب جديد لإعمالها للفعل العمومي-الإداري، هذا النمط مستنبط من المنصات الرقمية والقائمة أساساً على مبادئ الاقتصاد الرقمي؛ انطلاقاً من هذا المنظور **فالدولة تقدم بمثابة منصة للخدمات**<sup>11</sup>. ولهذا الأمر ما بعده من تأثيرات على بنية القانون الإداري ومنطق المرفق العام. فإن هذه المنصات تستدعي إعادة التفكير الشامل في وظائف الدولة، وطبيعة الخدمات المرفقية الإلكترونية، وأنماط الرقابة التي ينبغي أن تمارسها الأجهزة العمومية عليها، فضلاً عن تحديد مكانة التدخل العمومي في هذا السياق...

يستشف مما سبق أن نمط دولة المنصة يتيح إمكانية أو يفرض مراجعة منطق المرفق العام وإعادة تقييمه<sup>12</sup>، بل إن بنية الدولة وحضورها في شموليته. حيث إن تطبيقات ومنطق المنصة الرقمية يتجاوز منطق البنية الإدارية والتقسيم الإداري، ومعه تجاوز المنطق البيروقراطي، الذي يقوم أساساً على الانزواء وتقوية دور المديرية والأقسام والمصالح المركزية... وتقوية مكانة هذه الوحدات الإدارية داخل الدولة<sup>13</sup>، ويزكي العنف والحضور الرمزيين للدولة.

<sup>8</sup>- Le terme de « **Plateforme** » lorsqu'il désigne un objet numérique est issu de l'anglais, langue dans laquelle il revêt une double signification : concrètement, il désigne une surface plane surélevée ; métaphoriquement, l'opportunité de faire connaître publiquement ses idées ou ses convictions. Cette double signification permet de définir la « plateforme numérique » comme un espace délimité, situé dans le monde virtuel, dans lequel des personnes se mettent en relation et peuvent échanger. **Conseil d'État**, étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation ». 2017, p.36.

<sup>9</sup>- **Colin N., Verdier H.**, « L'âge de la multitude, entreprendre et gouverner après la révolution numérique », Paris, 2012, p.169.

<sup>10</sup>- **Marie-Pierre Philippe-Dussine**, « État plateforme : vers une nouvelle rationalité des choix publics ? », Revue internationale de psychosociologie et de gestion des comportements organisationnels, Numéro 2018/58 (Vol. XXIV), Éditeur : ESKA, p.142.

<sup>11</sup>- **Türk Pauline**, « L'Etat plateforme numérique », Revue du droit public, septembre 2020, p.1189.

<sup>12</sup>- **Jacques Chevallier**, « Vers l'État-Plateforme ? », Revue française d'administration publique, 2018/3 n°, p.629.

<sup>13</sup>- **Ibid**, p.634.

وعليه، فإن منطق تقديم الخدمات عبر المنصات الرقمية سيؤدي إلى تغيير في بنية الأجهزة العمومية وطبيعة الخدمات الإدارية؛ إذ سينتقل النشاط والتنظيم الإداريان من منطق الهرمية والتراتبية (الوزارات، المديريات الوزارية، المصالح اللامركزية...)، أي البعد العمودي، إلى البعد الأفقي وفق نمط مندمج لتقديم الخدمات يقوم على منطق الشبكة<sup>14</sup>.

كل هذه المؤشرات تدفع نحو الانتقال من دولة التنظيمات الهرمية والتراتبية إلى منطق "دولة المنصة"، الذي يمثل قطيعة مع النماذج التنظيمية المتعارف عليها<sup>15</sup> والتي صمدت لفترة طويلة. فالتقسيم التراتبي-الهرمي الكلاسيكي لم يعد متطابقاً، أو بالأحرى لم يعد متماشياً مع منطق المنصات الرقمية<sup>16</sup>.

وعبر تعريج موجز على ما سبق، برز تيار من المدافعين عن طرح "دولة المنصة" الذين يرون فيها مدخلاً لتحول جذري في بنية الإدارة ومنطق المرفق العام<sup>17</sup>. بل أكثر من ذلك فالمنصات الرقمية في أفق بناء منصة رقمية موحدة قائمة على هوية رقمية لكل مواطن ستحدث تغييراً جذرياً على بنية الحكومات<sup>18</sup> والفعل السياسي وحضور الدولة. وعلى هذا الأساس، اعتبرت بعض النظم الإدارية-التجربة الإيطالية-أن الأنموذج القائم على المنصة الرقمية سيعوض النموذج القائم على التنظيمات والتفريعات الإدارية، وعدم فعاليتها على المستوى الوطني والمحلي<sup>19</sup>. وفي الممارسة السياسية والإدارية الفضلى-خاصة التجربة الأمريكية-شكل أنموذج دولة المنصة الرقمية مستوى متقدماً وعالياً لإقرار الشفافية<sup>20</sup> واتخذ بعداً سياسياً.

إذن، جاز لنا القول إن طرح "دولة المنصة الرقمية" ليس أصيلاً لدى الفاعل السياسي أو الإداري المغربي؛ فهذا الطرح وليد الفقه ذو الخلفية المقاولاتية الرقمية في التجارب الفضلى، ولكن، إرهابات هذه التطبيقات في النظام الإداري المغربي بزغت في الأفق، من خلال التقاطعات بين منصة "رخص"، ومنصات المراكز الجهوية للاستثمار والخدمات المرفقية الإلكترونية المتعلقة باستخلاص وأداء الرسوم المحلية، وباقي الرخص الاقتصادية ورخص الاستغلال... كلها خدمات مجمعة في منصة رقمية واحدة.

إلا أنه ما يعاب على التجربة المغربية في هذا المجال، هو غياب توحيد وتنميط للعمل-الفعل الإداري الرقمي؛ فرغم أن المعطى الرقمي له إطار مرجعي مشترك (مخطط المغرب الرقمي، وبرنامج الحكومة الإلكترونية...) <sup>21</sup>، إلا أن الخدمات الرقمية المقدمة لا تتسم بلغة برمجية موحدة؛ إذ لا تتيح لمستعمل المنصات تصفحها بشكل ميسر. وبإقرار من المجلس الأعلى للحسابات لم يتم بعد استكمال كل من المخطط التوجيهي للتحول الرقمي ومنصة التشغيل البيئي المشترك بين الإدارات «Gateway gouvernementale»، مما يؤثر على جودة الخدمات الإلكترونية ويسهم في شتاتها. بحيث يقوم كل قطاع وزاري بتطوير منصاته الرقمية وخدماته العمومية الإلكترونية بمعزل عن باقي القطاعات الأخرى.

بيد أن فلسفة المنصات الرقمية تفيد الكل-في الواحد (All-in -one)؛ إذ يفترض الاندماجية في تقديم الخدمات المرفقية والتنقل السلس بين المنصات. في هذا الصدد، يجب العمل على تنميط الفعل الإداري الإلكتروني بين جميع القطاعات والخدمات المرفقية الإلكترونية في أفق بلوغ دولة المنصة الرقمية<sup>22</sup>.

<sup>14</sup>- Conseil d'État, étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation », (2017), p. 102.

<sup>15</sup>- Jacques Chevallier, op, cit, p.633.

<sup>16</sup>- Ibid.

<sup>17</sup>- Gilles Jeannot, « Vie et mort de l'État plateforme », Revue française d'administration publique 2020/1 (n° 173), p.166.

<sup>18</sup>- Richard Pope, « Government Platform Ash Center for Democratic Governance and Innovation », Harvard Kennedy School - Ash Center for Democratic Governance and Innovation, Playbook: Government as a Platform, November 2019, p.3.

<sup>19</sup>- Cordella, Antonio and Paletti, Andrea, « Government as a platform, orchestration, and public value creation: the Italian case », Department of Management, London School of Economics and Political Science, UK, p.8.

<sup>20</sup>- Tim O'Reilly, « Government as a Platform », innovations / volume 6, number 1 (2011), p.14.

<sup>21</sup>- Cour des Comptes, « Evaluation des services publics en ligne », Rapport thématique, Mai 2019, p.48.

<sup>22</sup>- Cordella, Antonio and Paletti, Andrea, op, cit, p.9.

بحيث إن هذا النمط الإداري الجديد يهدف لتجاوز منطق تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها، إلى نمط يؤسس لخدمة مندمجة تفاعلية آنية، والعمل على تقديم خدمات ذات جودة وتفاعلية، متجاوزة بذلك المنطق القائم على التراتبية والوحدات الإدارية<sup>23</sup>، لكن تبقى المعلومات ووسائل الاتصال والتواصل في تطبيقاتها محابدة.

إن منطق دولة-المنصات يتجاوز التقسيمات الإدارية والحدود الفاصلة بينها، ومعه يصبح المنطق البيروقراطي القائم على وحدات إدارية تقوم أساساً على التفرع التسلسلي والهرمي، والمنغلق والمتباعد، منطقاً متجاوزاً. فهذا المنطق التقليدي يؤسس لنظام عمودي بين الوحدات الإدارية، حيث تُعتبر المعلومة الرائجة داخل هذه الوحدات قطب رحي قوتها ومكانتها داخل أجهزة الدولة<sup>24</sup>.

ولكن، مع تبني نظام المنصات الرقمية ستتقل هذه الوحدات الإدارية من البعد العمودي إلى الأفقي؛ القائم أساساً على الاندماج والتعاون وتقاسم المعلومات<sup>25</sup>. والابتكار الإداري المستقوى من القطاع الخاص.

### ثانياً: إحداث المرافق العمومية: من منطق العقلانية القانونية إلى منطق العقلانية التقنية-الرقمية

إن براديجم دولة المنصة الرقمية يمنح الآليات القمينة والتسهيلات الممكنة للمقاولات، خاصة الناشئة منها في المجال التكنولوجي قصد إحداث المرافق العمومية وتطويرها وصيانتها، فالحكومات المعاصرة انسأقت وراء طرح الإصلاح القائم على المنصات الرقمية وراهنّت على المعطى الرقمي في هذا الصدد؛ وهذا الطرح الإصلاحى يتبناه ويرعاه مصلح ذو خلفية مقاولاتية-رقمية.

فهذه التحولات تولّد نخبة جديدة<sup>26</sup> ووظائف متجددة<sup>27</sup>، مما سيغيّر المنطق الذي حكم المرفق العام، المرتكز أساساً على منطق العقلانية القانونية. فالإدارة، من منظور "فبير"، تمتلك المعرفة التي تتيح للطبقة البيروقراطية السيطرة والهيمنة، وبناءً عليه تمارس الأطر الإدارية-البيروقراطية هيمنتها عبر معرفتها ومكانتها<sup>28</sup>. ولكن هذه المعرفة تحوّلت من المعرفة القانونية، التي تُعد امتداداً للفعل السياسى، إلى المعرفة الرقمية-التقنية.

إذن، فإحداث المرافق العمومية ذات الطبيعة الإلكترونية أضحى بيد "فرق صغيرة" ذات خلفية رقمية-إلكترونية، لها القدرة على تحليل البيانات والمعطيات العامة<sup>29</sup> وتطوير المنصات الرقمية وصيانتها. هذا الطرح الجديد يثير أسئلة مهمة حول تغير مفهوم السلطة والمعرفة في الإدارة العامة؛ بحيث إن تأقلم الإدارة مع المعطى الرقمي سيفضى الأمر لتبخيص المعرفة القانونية لصالح معرفة أو خبرة تقنية جديدة.

#### 1. النخبة الرقمية: نحو إنتاج مركزية جديدة ذات بعد رقمى-إلكترونى

أدى تغلغل المعطى الرقمي في الفضاء العام الإدارى إلى ظهور فاعلين جدد، بحيث إن إصلاح الدولة أضحى رهيناً بـ "جماعة رقمية" أو إن صح التعبير نخبة ذات تكوين ومرجعية رقمية<sup>30</sup>؛ بل من الكتابات في الحقل القانونى والاقتصادى من صأغت تصوراً حول التهديد الذي تشكله النخب الجديدة على النسق

<sup>23</sup>- Ibid, p.13.

<sup>24</sup>- Jacques Chevallier, op, cit, p.634.

<sup>25</sup>- Ibid.

<sup>26</sup>- Richard Pope, op, cit, p.4.

<sup>27</sup>- Product managers, software engineers, user researchers, service designers, data scientists and chief digital officers. These people are the intended audience of this playbook: practitioners looking for approaches to implementing platforms in government.

<sup>28</sup>- Weber, M, « Économie et société », Paris, Plon, 1971/1995, t. 1, p. 299.

<sup>29</sup>- Jacques Chevallier, op, cit, p.630.

<sup>30</sup>- Sébastien Shulz, « De l'adoption au rejet d'un commun numérique pour transformer la frontière entre État et citoyens », Revue Réseaux, n° 225, 2021/1, p.164.

الإداري<sup>31</sup> بمفهوماته (البيروقراطية، الهرمية، التراتبية، المشروعية). بحيث أصبح إحداث المرافق، خاصة المرافق الرقمية، من اختصاص فريق صغير ذو خلفية وتكوين رقمي<sup>32</sup>، موجه نحو الإبداع والابتكار<sup>33</sup>. إن الاتجاه نحو المنصات الرقمية في تقديم الخدمات (سواء الخاصة أو العامة)، سيفضي إلى نشوء نخبة رقمية أو بالأحرى جماعة رقمية، لها تأثير على علاقة المواطن بالدولة، وعلى طبيعة الفعل العمومي، بل على الديمقراطية في شموليتها<sup>34</sup>، فالفاعلون الخواص أضحوا مصدرا للمعلومة الرسمية، ومنها يستمدون قدرتهم على السيطرة-الهيمنة، الأمر الذي سيؤثر على الدولة والمواطن والفعل السياسي-الإداري في شموليته.

وفي هذا الصدد، تواترت الممارسة التشريعية على كون إحداث المرافق العمومية-بمفهومها العضوي- يدخل في نطاق اختصاصات المشرع (الفصل 71 من الدستور)، بينما يدخل تنظيم هذه المرافق في مجال التنظيم (الفصل 72 من الدستور). فيما سبق ذلك، كان التعديل في بنية المرفق العام والخدمات التي يقدمها أمر قرين باستصدار مرسوم تنظيمي، أما اليوم، فالتعديل اضطلع به التقني والمطور البرامج والمنصات... وعليه، فإحداث المرافق الإلكترونية، وتطويرها يظل رهينا ومحسورا بيد نخبة رقمية محددة<sup>35</sup>.

إذن، فالتحولات التي رافقت إحداث المنصات الرقمية، وبزوغ مرافق عمومية إلكترونية تتخذ من المنصات الرقمية شكلا لها، أفضى إلى الإقرار بأن إحداث هذه المنصات وصيانتها وتعديلها يدخل ضمن ما يعرف بـ "الجماعات الرقمية"، وهي المسؤولة عن إنتاج الخدمات المرفقية وتدبيرها<sup>36</sup>، وهي فئة المهندسين والتقنيين ومطوري البرامج والخوارزميات<sup>37</sup>...

ومن هذا المنطلق، يجب إعادة النظر في أساليب إحداث المرافق العمومية وتدبيرها وصيانتها، وإعادة التفكير في المقاربة المعيارية-التنظيمية، فالمنطق الجديد نقل هذا الاختصاص من المنطق السياسي والإداري إلى المنطق الرقمي-الإلكتروني بيد فئة تمتلك المعرفة التقنية. ليس هذا فحسب، فإصلاح الدولة أيضا أضحي قريبا بالجماعات الرقمية<sup>38</sup>، وهذا ما عرفته التجارب المقارنة؛ بحيث أسند الإصلاح الإداري بل إصلاح الدولة لفاعلين ذوي خلفية وتكوين رقمي-إلكتروني.

وفي هذا الصدد، صاغ تيار من الفقه تصورا حول مفهوم "حكومة الخوارزميات"<sup>39</sup>، حيث إن رقمنة الخدمات الرقمية، في محاولة للوصول إلى دولة المنصة الرقمية، تنقل علاقة الدولة بالمجتمع من مفاهيم شكلت قطب رحى السلطة وتطبيقاتها، مثل: الشرعية، والمشروعية، والدولة، وامتيازات السلطة العامة، إلى علاقة جديدة قائمة على منصة تميزها مفاهيم خاصة، من قبيل: الخوارزميات، والذكاء الاصطناعي، واللغة البرمجية.

وهذا ما عبر عنه مجلس الدولة الفرنسي بقوله "اليوم، الخوارزميات أو الذكاء الاصطناعي، هي الآليات التي تحكم العلاقة المتحدثة والقائمة في المنصات الرقمية"<sup>40</sup>، هذا ما يركي طرح الفقيه Lawrence

31- Ibid, p.169.

32- Jacques Chevallier, op, cit, p.630.

33- Ibid, p.632.

34- Sébastien Shulz, op, cit, p.154-155.

35- Jacques Chevallier, op, cit, p.630.

36- Sébastien Shulz, op, cit, p.153.

37- Comme le note la Cour des comptes française (2018, 153), la stratégie d'État-plateforme dépasse la seule dimension technologique : « elle veut faire évoluer l'action publique vers un modèle reposant sur les "communs numériques" (données, logiciels, services numériques, API) ».

38- Sébastien Shulz, op, cit, p.164.

39- Différents travaux se sont saisis du concept de gouvernementalité pour examiner les enjeux spécifiques de la « conduite des conduites » en contexte numérique. Ainsi, Thomas Berns et Antoinette Rouvroy à travers le concept de « gouvernementalité algorithmique » (2013) puis Dominique Cardon dans son ouvrage À quoi rêvent les algorithmes (2015), ont insisté sur la transformation de notre rapport au sujet induit par la multiplication des algorithmes.

40- Jacques Chevallier, op, cit, p.636.

**Lessig**، الذي يدافع فيه بمأثورته بلا هوادة: **"Code is Law"**<sup>41</sup>. يرى نفس الفقيه، في مقاله المرجعي والذي يحمل نفس اسم مأثورته<sup>42</sup>، أن المجال-الفضاء السيبراني أحدث تغييرات جذرية؛ منها مفهوم الضبط المجتمعي وتوجيه سلوك الأفراد، فالضابط الجديد قائم أساسا على اللغة البرمجية والتطبيقات والبرامج والخوارزميات عوض القواعد القانونية-المعيارية...

وحاصل القول، إن الفئة ذات الخلفية الرقمية، التي تسهر على تطوير مفهوم وتطبيقات دولة المنصة، تهدف إلى المزاجية بين المرفق العام وفروع الهندسة المعلوماتية<sup>43</sup>. ومع ذلك، يجب أن يُرافق هذا التحول استحضار مفهوم "المصلحة العامة" تحت إشراف الفاعل السياسي والطبقة البيروقراطية الوسطى.

## 2. مكانة العقل القانوني في الفعل الإداري المعاصر

إن مكانة العقل القانوني في الفضاء العام الذي أضحي "سيبرانيا" في مجمل تمفصلاته، سؤال أعمق من الذي نطرح ظاهريا<sup>44</sup>؛ فالعقل القانوني في المادة الإدارية خاصة أضحي عقلا شكليا، دوره قد يقتصر على الشكليات والأجال فقط، إذ وقع تحت وطأة ما يسمى بحكم الكفاءات **Meritocracy\Méritocratie** وهو مصطلح نحتته عالم الاجتماع البريطاني **Michael Young** للدلالة على تعقد البنيات المدبرة يفترض حكم المتميزين<sup>45</sup> في المجالات التي أضحت تنتج المفهومات.

لقد عجزت المقاربة الحالية لتفسير الفعل العمومي والنظرة الكلاسيكية للقانون الإداري عن تفسير التحولات الكبرى التي تنخر بنية القانون الإداري. كون هذا الأخير لم يعد التخصص الوحيد الذي يؤطر الظاهرة الإدارية ويفسرها، أو بالأحرى الأجهزة الإدارية وفعلها؛ حيث أصبح مزاحما من قبل مختلف فروع علم الاقتصاد والتدبير، علم الإدارة، والتكنولوجيات الحديثة والبرامج المستجدة المرتبطة بالإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، ومناهج وأهداف جديدة تؤسس ممارسة إدارية جديدة ونمطا جديدا من الحكم.

كما أن المعرفة القانونية أصبحت منافسة من قبل معارف عديدة، خصوصا المعرفة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة والإدارة الإلكترونية. فالقانون الإداري فقد احتكاه حول المعرفة المشروعة المرتبطة بالإدارة<sup>46</sup>. كما أن تطور علم الإدارة يترجم تحطيم احتكار المعرفة القانونية حول الإدارة<sup>47</sup>؛ وهذا ما خلص إليه الفقيه **Daniel Mockle**، إذ يعد أن القانون بمعرفته لم يعد قطب رحي الفعل العمومي<sup>48</sup>. فالتنافس القائم والمتزايد بين العقلانية القانونية والعقلانية التديرية<sup>49</sup> (هذا النقاش أثاره كل من الفقهين **Chevallier et Danièle Lochak Jacques**)، سبب أزمة القانون الإداري-المرفق العام. وعليه، فإن تأقلم بنين الإدارة، باعتبارها تنظيرا بيروقراطيا، مع الإدارة الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة، سيؤدي إلى نشوء سلطة ونخبة تقنية جديدين.

<sup>41</sup> - Code is the software and hardware that make cyberspace as it is. This code, or architecture, sets the terms on which life in cyberspace is experienced.

<sup>42</sup> - **Lawrence Lessig**, « Code is law, On Liberty in Cyberspace », Harvard magazine.

<sup>43</sup> - **Gilles Jeannot**, « Vie et mort de l'État plateforme », op, cit, p.176.

<sup>44</sup> - On peut citer ici C. Anderson, rédacteur en chef de Wired, dans L'âge des Petabits : « C'est un monde dans lequel des quantités massives de données et les mathématiques appliquées remplacent tous les autres outils qui pourraient être utilisés. Exit toutes les théories sur les comportements humains, de la linguistique à la sociologie. Oubliez la taxinomie, l'ontologie, et la psychologie. Qui peut savoir pourquoi les gens font ce qu'ils font ? Le fait est qu'ils le font, et que nous pouvons le tracer et mesurer avec une fidélité sans précédent. Si l'on a assez de données, les chiffres parlent d'eux-mêmes » (cité dans Cardon, 2012).

<sup>45</sup> - **حسن أوريد**، "عالم بلا معالم"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الثالثة 2023، ص: 160.

<sup>46</sup> - **Jacques Chevallier**, « Le droit administratif entre science administrative et droit constitutionnel ». Ouvrage collectif Le droit administratif en mutation, Presses universitaires de France, 1993, pp. 11-40.

<sup>47</sup> - **D. Loschak**, « La science administrative et le droit », Mélanges Langrod 1980, p. 49

<sup>48</sup> - **Daniel Mockle**, « La gouvernance, le droit et l'état », Bruxelles, Bruylant, 2007, p.250.

<sup>49</sup> - **Jacques Chevallier et Danièle Loschak**, « Rationalité juridique et rationalité managériale dans l'administration française », R.F.A.P. 1982, p.679.

وفي هذا الصدد، يؤكد **Jacques Chevallier**، كون "تأقلم الإدارة أو بالأحرى تبني الإدارة العقلانية التديرية سيؤدي لتبخيس المعرفة القانونية لصالح معرفة أو خبرة تقنية جديدة"<sup>50</sup>.

إذن، فالمهتم والمدقق برصد التنافس بين العقل القانوني والتقني-الرقمي، يلاحظ بالملحوس تقييد المعرفة القانونية ومعها السلطة التقديرية للإدارة، واللجان الممهدة لاستصدار القرارات الإدارية؛ مثلاً في بعض الأحيان تُصاغ تدابير تنظيمية وتسن على مستوى المنصات الرقمية تحدد آجالاً وتدابير للبت في الملفات من قبل العقل التقني على المستوى المركزي، إذ يسهر على تدبير المنصة بمنأى عن المشروعية والنصوص القانونية، وقد تكون هذه الآجال والتدابير منافية للنص القانوني وخرقاً صارخاً للمشروعية؛ من قبيل: وضع آجالاً للبت في بعض الملفات والرخص، أو الأعمال الممهدة لاستصدار القرارات الإدارية. أو وضع تقنية الإغلاق الذاتي Auto-clôture لهذه الملفات أو الأعمال الإدارية الممهدة لاستصدار القرارات الإدارية، وهذا ما يعطل السلطة التقديرية للإدارة لصالح إجراء تقني-فني يتخذ بمنأى عن التدبير الإداري اليومي للبت في الملفات وتدبيرها.

وعلى العموم، إن تبخيس المعرفة القانونية لصالح معرفة تقنية جديدة<sup>51</sup> (مثلاً، النخبة الرقمية لشركة "ريباتيس" الساهرة على تدبير منصة "رخص" وصيانتها)... أدى إلى بروز مقاربات جديدة وتغلغلها في بنية الفعل العمومي، مما أفضى إلى تبخيس مكانة القانون بكونه آلية أساسية في الفعل العمومي، بل أكثر من ذلك؛ فالقانون لم يعد قطب رحي الفعل العمومي.<sup>52</sup>

وتقويماً للأوضاع المذكورة أعلاه، والآتي التفصيل فيها، يكون المنطق الذي يحكم دولة-المنصات يتجاوز البعد التكنولوجي، إلى البعد الذي يفرض إعادة تقييم وتطوير الفعل العمومي على أساس "جماعات رقمية مشتركة" من قبيل: المعطيات، البرمجيات أو البرامج، الخدمات الرقمية<sup>53</sup> المندمجة... الأمر الذي سيفضي لتغير النخب وأنماط الفعل العمومي.

إذن، كل هذه التحولات سترسم حدوداً جديدة للدولة والمرافق العمومية ولتطبيقات القانون الإداري، على سبيل المثال لا الحصر، منصة "رخص" سألقة الذكر يتم تطويرها وصيانتها بالكامل من طرف فاعل من القطاع الخاص<sup>54</sup>. وبالنتيجة، أمر يسائل النموذج الفيبيري الذي يقوم أساساً على الانزواء وتقوية دور المديرية والأقسام والمصالح المركزية... وتقوية مكانة هذه الوحدات الإدارية داخل الدولة. فإقحام القطاع الخاص في تدبير الخدمات المرفقية يؤدي لتغيرات جذرية.

<sup>50</sup>- Daniel Mockle, « Les approches critiques du droit administratif », Les Cahiers de droit, Volume 57, numéro 3, septembre 2016, p.508.

<sup>51</sup>- Jacques Chevallier, « Le droit administratif entre science administrative et droit constitutionnel ». Ouvrage collectif Le droit administratif en mutation, Presses universitaires de France, 1993, pp. 11-40.

<sup>52</sup>- Julie de Brux, Frédéric Marty, « Les partenariats public-privé institutionnalisés : intérêts, limites et risques d'une structure hybride public-privé », Revue française d'administration publique, 2016/1 (n° 157), pp.229-230.

<sup>53</sup>- La Cour des comptes, Le rapport public annuel 2018, op, cit, p.153.

<sup>54</sup>- Ribatis développe, gère et améliore continuellement la plateforme Rokhas à travers un modèle PPP (Partenariat Public Privé) innovant, alliant le paiement de frais de service par les demandeurs et les revenus tirés des annonces publicitaires.

## المحور الثاني

### القانون الإداري: بين العقلانية القانونية والعقلانية الرقمية-الالكترونية

إن تبني المعطى الرقمي والبنىات الرقمية-التكنولوجية التي هي مدخل لإصلاح الدولة وتحسين العلاقة بينها وبين المواطنين، من بين نتائج بروز ما أطلق عليه في الوسط المؤسسي ولدى الفاعلين في صناعة الفعل العمومي "أزمة المرفق العام"، وهذا ما أثار نقاشا فقهيا<sup>55</sup>. فالمرفق العام مفهوم دائم الحضور في الفضاء العمومي الإداري لدرجة التقديس، ويعبر عن الحضور الرمزي للدولة؛ بل إنه حجر الزاوية في بنيانها المعاصر، وارتبط في ذهن القانونيين في القرن 19 و20 بالدولة السخية<sup>56</sup>، وفي مرحلة لاحقة أضحى الخيط الناظم الذي كان يفصل الفضاء أو القطاع العام عن الخاص<sup>57</sup>.

إن التصور الكلاسيكي للمرفق العام، اهتز بشكل كبير، خصوصا في الأعوام الأخيرة، فعلى حد تعبير الفقيه **Jacques Chevallier**: "... أسطورة المرفق العام فقدت الكثير من مقومات نشوئها. وما ترتب عن ذلك من غموض ولبس بخصوص النتائج والآثار القانونية المترتبة عن ذلك، لكن؛ بأي حال من الأحوال لا يعني أن المرفق العام أصبح مفهوما فارغا أو إرثا تاريخيا متجاوزا ..."<sup>58</sup>. فالامتيازات والمعايير التي كانت سببا في نشوء المرفق العام، هي نفسها من ميزت القانون الإداري ورسمت حدوده ونطاق تطبيقه، اليوم، تعيش أزمة.

مجمل القول، فهذه الأزمة التي يعيش في كنفها المرفق العام لا تعني نهايته، لكن يجب التفكير في إعادة تعريف عميق للمرفق العام، من خلال نطاقه ونشاطه وحدوده<sup>59</sup>، وطبيعة الخدمات التي يقدمها، والقائمة أساسا على الجودة، لكي يشكل لنفسه أبعادا وتطبيقات جديدة تحافظ على وجوده في ظل تغول العقلانية التقنية-الرقمية، ومبادئ وقيم القطاع الخاص. فالمنطق البيروقراطي أضحى منافسا من قبل مبادئ وقيم جديدة يحملها التدبير القائم على النتائج<sup>60</sup>، أو إن صح التعبير، تغلغل العقلانية التدبيرية في القطاع العام<sup>61</sup>، الأمر الذي فرض الانتقال من منطق السلطة العامة وامتيازاتها والمصلحة العامة للمرفق العام إلى منطق الجودة والفعالية وحسن الأداء عن طريق المنصات الرقمية.

في التصور الكلاسيكي، كان القانون الإداري يقوم على المصلحة العامة والمشروعية، لكن فوّضت هذه المشروعية لمنطق الفعالية<sup>62</sup> والجودة، حيث إن سؤال الفعالية في النسق الإداري ظهر أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بمثابة إجابة عن تطبيقات التدبير العمومي الجديد<sup>63</sup> آنذاك. كلها عوامل عمقت من أزمة المفهوم الكلاسيكي للمرفق العام. فلم تعد المشروعية المحدد الواجب احترامه أثناء أعمال الفعل العمومي،

<sup>55</sup>- Cluzel-Métayer, Lucie, Prébissy-Schnall, Catherine et Sée Arnaud (dir.), La transformation numérique du service public : une nouvelle crise ?, collection droit et gestions publiques, Mare et Martin, 2021.

<sup>56</sup>- Céline Desmarais, Claire Edey Gamassou, « La motivation de service public à l'aune du service public » à la française », Revue Politiques et Management Public 29/3 Juillet-Septembre 2012, p.400.

<sup>57</sup>- Jacques Chevallier, « Le service public », Paris : PUF, 2008, p.5.

<sup>58</sup>- « La conception traditionnelle du service public a donc été fortement ébranlée ... au cours des dernières années : le mythe du service public a perdu beaucoup de sa puissance évocatrice et les conséquences juridiques qui étaient attachées à la notion sont devenues plus incertaines. Ce qui ne signifie nullement que le service public ne soit plus qu'un concept vide, héritier d'une histoire dépassée et voué à un inéluctable dépérissement. » ; Jacques Chevallier, « Les nouvelles frontières du service public », Revue « Regards croisés sur l'économie », 2007/2 n° 2, p.18.

<sup>59</sup>- Jacques Chevallier, op, cit, p.18.

<sup>60</sup>- Patrice Duran, « Légitimité, droit et action publique », Revue L'Année sociologique, 2009/2 (Vol. 59), Éditeur Presses Universitaires de France, p.327.

<sup>61</sup>- Jacques Chevallier, « Management public et Droit », Revue Politiques et Management Public, Vol. 26/3|2008, pp. 93-100.

<sup>62</sup>- Karim BenyeKhlef, « Droit global : un défi pour la démocratie », Revue Projet, 2016/4 n° 353, p.1.

<sup>63</sup>- Daniel Mockle, « Les approches critiques du droit administratif », Les Cahiers de droit, Volume 57, numéro 3, septembre 2016, p.499.

بل ضمان تقديم خدمات مرفقية ذات جودة. فشرعية الفعل العمومي جديد قوامه الفعالية<sup>64</sup> والجودة. فمنطق العقلانية القانونية أصبح متجاوزا<sup>65</sup>. كلها عوامل ساهمت وستسهم في تجاوز القانون والمنطق القانوني بمعرفته، بل أعظم من ذلك هو الانتقال من منطق "دولة المعرفة القانونية" إلى دولة "المنطق التديري-الدولة التديرية"<sup>66</sup>.

وهذا تحديدا ما أكده مفوض الحكومة السابق بمجلس الدولة الفرنسي J-H. Stahl، حيث عدّ: "التحولات التكنولوجية والاقتصادية ... كلها عوامل تدعو لإعادة التفكير في علاقة المرفق العام بمحيطه المتسم بالمنافسة... هذا الأمر يحتم علينا القبول بإعادة صياغة فهمنا وتصورنا الكلاسيكي حول المرفق العام والمركز على المرتفق؛ من خلال إضافة أبعاد جديدة للمرفق العام في علاقته بمحيطه الاقتصادي وقانون المنافسة"<sup>67</sup>.

لقد ظلت نظرية المرفق العام لردح من الزمن، المحدد الأساسي في تشكيل قواعد القانون الإداري بكونه فرعاً مستقلاً عن باقي فروع القانون، ومعياراً أساسياً لانعقاد اختصاص القاضي الإداري. فهذه النظرية ظلت عالقة في ذهن الفقه القانوني ومهيمنة على الخيال القانوني للقاضي الإداري، إلى درجة وصف القانون الإداري فيها منذ أواخر القرن التاسع عشر بأنه قانون المرافق العامة، بل قطب رحي الدولة المعاصرة<sup>68</sup>. وأما اليوم، يجب أن نسايل فكرة "القانون الإداري هو قانون المرافق العامة"؛ خصوصا على مستوى المستجدات المرتبطة بالفعل العمومي-الإداري، بحيث لم يكن إخضاع الإدارة للقانون الإداري يثير أي إشكالية بسبب محدودية نشاط الدولة، لكن اليوم أصبح الطرح الإصلاحي قائم على إعادة تكييف مهام الإدارة انسجاماً مع التحولات التي تطال أدوار الدولة وتأثير المد النيوليبرالي عليها، ولا سيما بعد تخلي الدولة عن القيام بمجموعة من المهام وإسناد تدبيرها لفائدة شركاء وفاعلين جدد؛ في ظل هذا الوضع، ففكرة المرفق العام أصبحت عاجزة على أن تكون أداة تميز ولاية القانون الإداري عن ولاية القانون الخاص، أو بشكل أعمق بين القطاع العام والخاص.

حاصل ما سبق، إن الأزمة التي يعيش في كنفها المرفق العام لا تؤثر على نهايته، ولكن يجب التفكير إزاء ذلك في إعادة تعريف عميق للمرفق العام وتشكيل معالمه؛ من خلال نطاقه ونشاطه وحدوده<sup>69</sup>، لكي يشكل لنفسه أبعاداً وتطبيقات جديدة تحافظ على وجوده في ظل تغول العقلانية التديري-الاقتصادية وتغلغل المعطى الرقمي في بنية الإدارة العمومية.

### أولاً: المعطى الرقمي وإضافة شكليات جديدة على النشاط الإداري

إن تبني المعطى الرقمي، الذي مرّ بمجموعة من المراحل وصولاً إلى براديجم "دولة المنصة الرقمية" القائمة في جوهرها على مبادئ الاقتصاد الرقمي، له أثر بالغ على النشاط الإداري. وبالتالي، ستشهد شكليات الفعل العمومي-الإداري تغييرات جذرية، كما ستتبدل بعض المفاهيم التي شكّلت قطب رحي الفعل السياسي والإداري، من قبيل: المشروعية، والشرعية، والمرتفق. ومع التحولات السالف ذكرها، فنطاق المسؤولية الإدارية وتطبيقاتها سيشهد إما اتساعاً أو تقلصاً، وهو ما سنحاول إمطة اللثام عنه في العنصر القادم. حين تتطور الحاجات العامة، فإن المرفق العام مطالب بأن يتكيف معها، وأن يعمل على تبني التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال لتلبية حاجات المواطنين-المرتفقين، بغية تحقيق جودة الخدمات المرفقية. وأمام هذه التطورات أو التغييرات، يتعين على السلطات العمومية<sup>70</sup> القيام باختيارات (إحداث بعض

<sup>64</sup>- Karim benyekhlef, op, cit, p.15.

<sup>65</sup>- Daniel Mockle, op, cit, pp.501-502.

<sup>66</sup>- Patrice Duran, op, cit, p.331.

<sup>67</sup>- Ibid.

<sup>68</sup>- Norbert Foulquier, Frédéric Rolin, « Constitution et service public », Cahiers du conseil constitutionnel n° 37 (dossier : Le conseil constitutionnel et le droit administratif) - octobre 2012, p.3.

<sup>69</sup>- Jacques Chevallier, « Les nouvelles frontières du service public », op, cit, p.18.

<sup>70</sup>- الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

الوحدات الإدارية أو حذفها أو إعادة هيكلتها)، وذلك لكي يتسنى للمرافق العامة مسايرة حاجات المواطنين-الأفراد؛ الأمر الذي جعل المرفق العام يحتكم إلى أنماط جديدة في التدبير منها: الخدمات الرقمية والتدبير اللامادي للنشاط الإداري وصولاً للمنصات الرقمية، بغية الوصول إلى جودة الخدمات وفق مقارنة مندمجة. وتتحكم مجموعة من العوامل في حتمية تطور المرفق العام، فالعمل على ضمان جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، يفرض على بنية المرافق العمومية تبني أساليب ومناهج جديدة للتدبير، قائمة على الجودة والمنطق المندمج لتقديم الخدمات والليونة في التدبير<sup>71</sup>. وكلها أمور تقوم على ركيزتين: رقمنة الفعل العمومي في شموليته ونزع الصفة المادية عنه، وإعمال المنصات الرقمية، والتي تركز على ما يلي: هوية رقمية موحدة بالنسبة لكل مواطن، لغة مشتركة وموحدة بين جميع التطبيقات والمنصات الرقمية، وحماية المعطيات الشخصية للمواطنين<sup>72</sup> قصد التأسيس للثقة الرقمية بين الإدارة والمتعاملين معها.

**الجدول: التوجهات الحديثة في علاقة المواطن/المرتفق-الزبون بالمرفق العام الإلكتروني**

| المقاربة القديمة               | المقاربة الجديدة                       |
|--------------------------------|----------------------------------------|
| المواطن-المرتفق                | نحو مقارنة المواطن-الزبون              |
| خدمات متفرقة وورقية            | الشباك الوحيد: خدمات مندمجة وإلكترونية |
| التواصل الورقي                 | التواصل الإلكتروني                     |
| الأداء النقدي أو بوسائل الأداء | الأداء الإلكتروني                      |
| التوقيع الورقي                 | التوقيع الإلكتروني                     |

#### المصدر: تركيب شخصي

إذن، فالمحددات التقنية والقانونية المميزة للمرفق العام الإلكتروني، يترتب عنها ما يلي: رقمنة الفعل والعمل الإداريين، استخدام آلية التوقيع والأداء الإلكترونيين، وصولاً إلى استصدار منافذ الفعل العمومي بصيغة إلكترونية وبشكلياته المستجدة (كالقرار الإداري...)، وأخيراً الاعتراف بالمواطن الرقمي (الهوية الرقمية).

فتلكم هي العناصر والمقومات المؤسسة للمرفق العام الإلكتروني. إن اعتماد الإدارة الإلكترونية في مرحلة أولى، والمنصات الإلكترونية في مرحلة لاحقة، سيؤدي إلى تغييرات جذرية وعميقة، سواء على مستوى الخدمات المقدمة، أو بنية التنظيمات، وحتى المعارف المتدخلة في الفعل العمومي. وتلك الأمور ستساهم في بلورة شكل جديد للدولة<sup>73</sup>، وهو ما سينعكس بدوره على النمط الإداري القائم، وعلى المبادئ التي أسست من أجلها منظومة المرفق العام.

<sup>71</sup>- Jacques Chevallier, op, cit, p.23.

<sup>72</sup>- Jacques Chevallier, « Vers l'État-Plateforme ? », op, cit, p.632.

<sup>73</sup>- Jacques Chevallier, op, cit, pp.628-629.

## ثانياً: إقرار المسؤولية عن أضرار المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي

عملت النظم القانونية الفضلى على سن مقتضيات قانونية لضبط استعمالات المنصات الرقمية في علاقتها بالمرتفقين<sup>74</sup>؛ وخاصة في مجال المسؤولية<sup>75</sup>، فالخوارزميات المطبقة أثناء تقديم الخدمات المرفقية-الإلكترونية تترتب عليها مسؤولية خاصة في حالة العطب في الشبكات أو المس بالمعطيات الشخصية أو باقي الأضرار، وقد يترتب عنها المسؤولية عن حراسة الشيء<sup>76</sup>... إلى حين الوصول لمرحلة متقدمة لإقرار المسؤولية على أفعال وأعمال الروبوتات والبرامج والذكاء الاصطناعي وتمتعها بشخصية قانونية-معنوية<sup>77</sup>...

وفي هذا الصدد، ظهر تيار معاصر من الفقه يسعى في بحثه الحديث عن إقرار مداخل المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية من خلال مجموعة من المداخل التقنية والقانونية، أهمها إقرار مبدأ حياد الذكاء الاصطناعي، بحيث يجب على القانون ألا يميز بين الفعل البشري والفعل الصادر عن الذكاء الاصطناعي، عندما يقوم بنفس المهام<sup>78</sup>. فالنظم القانونية المعاصرة لم تُقر بعد هذا المبدأ عملياً في التطبيقات الواقعية، ومع ذلك، فإن إقرار مبدأ الحياد القانوني سيكون مفيداً للمجتمع بكافة أطيافه، كما سيساهم في الحد من التشوهات المعيارية والثغرات القانونية السائدة حالياً.

وما يمكن إثارته في هذا الشأن هو التفكير في إقرار المسؤولية، لكن التكيف القانوني والقضائي يختلف في هذا الصدد؛ إذ رأى بعض الفقه القانوني أن فعل الذكاء الاصطناعي يُكَيَّف على أنه يدخل ضمن نطاق المسؤولية عن المنتجات<sup>79</sup>، أو المسؤولية عن حراسة الشيء، أي إسناد هذه المسؤولية إلى منتجي البرامج أو الروبوتات، أو إلى حارسها أو من يسهر على صيانتها. إذن، فكيف سيؤثر اعتماد الخوارزميات والذكاء الاصطناعي على نظام المسؤولية بشقيها المدني والإداري؟

بناءً على أن العمل المعلوماتي والإلكتروني يحمل في طياته مخاطر قد تمس بالمراكز القانونية للأفراد، أو تمس بمبادئ على مستوى القمة، أي المرتبطة بالتنظيم الإداري والمرافق العمومية، فإن ذلك يستدعي التأسيس والتوسع في نطاق المسؤولية عن الخطر المعلوماتي والإلكتروني. هذه المسؤولية لا تقتصر على أعمال إيجابية أو سلبية، بل تنبع من الاختلالات والأعطاب التي قد تسبب ضرراً للمرتفقين أو المستخدمين، أو تمس بحضور الدولة واستمراريتها.

فاعتماد تطبيقات المرفق الإلكتروني لتقديم الخدمات، من حيث أنها مدخل أساسي لتبسيط الفعل العمومي من خلال تقريب الإدارة من المرتفقين وتجويد الخدمات المرفقية، قد يتحول إلى هوة تبعد بينهما، من خلال المس بالمبادئ الكلاسيكية المؤطرة للنشاط الإداري والمرفق العام؛ من قبيل المس بمبدأ استمرارية المرافق العمومية بل استمرارية الدولة نفسها، لعطب في الشبكة أو البرامج.

<sup>74</sup>- Cette proposition pourrait être inspirée de l'économie générale du règlement (UE) 2015/2120 du Parlement européen et du Conseil établissant des mesures relatives à l'accès à un internet ouvert et modifiant la directive 2002/22/CE concernant le service universel et les droits des utilisateurs au regard des réseaux et services de communications électroniques et le règlement (UE) 531/2012 concernant l'itinérance sur les réseaux publics de communications mobiles à l'intérieur de l'Union.

<sup>75</sup>- Conseil d'État, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation », op, cit, p. 115.

<sup>76</sup>- Conseil d'État, op, cit, p. 116.

<sup>77</sup>- Ibid.

<sup>78</sup>- Ryan Abbott, "The Reasonable Robot: Artificial Intelligence and the Law", Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Law, Faculty of Arts and Social Sciences, University of Surrey, 2020, p.4. "The law should not discriminate between activity by people and activity by AI when people and AI are performing the same tasks. This will reduce market distortions and help to ensure that decisions are made on the basis of efficiency. Efficiency is not the only principle that should guide AI regulation, but not discriminating between people and AI will tend to improve human well-being."

<sup>79</sup>- Ibid, p.46.

ولتقويم الأوضاع السالفة، عملت النظم القانونية الفضلى على سن مقتضيات قانونية لضبط استعمالات المنصات الإلكترونية من قبل المرتفقين أو بالأحرى المستعملين؛ وخاصة في مجال المسؤولية<sup>80</sup>، عن الأضرار التي قد تسببها المنصات والخدمات الإلكترونية للمستعملين، فالخوارزميات المعتمدة أثناء تقديم الخدمات الإلكترونية قد تترتب عليها مسؤولية خاصة في حالة العطب أو المس بالمعطيات الشخصية أو باقي الأضرار التي قد تمس بالمستعملين... فالتكييف القانوني والقضائي الممنوح لهذا النوع من المسؤوليات المستجدة في التطبيقات القانونية والقضائية المعاصرة قائم أساسا على المسؤولية عن حراسة الشيء أو حارس الشيء<sup>81</sup> والمنصوص عليها في الفصل 88 من ق.ل.ع.

وفي إطار تغيير وجهة النظر لطبيعة هذه المسؤولية، واستشرافا للمستقبل، دافع تيار من الفقه القانوني عن مداخل إقرار المسؤولية على أفعال وأعمال الروبوتات والبرامج والذكاء الاصطناعي التي تقدم خدمات مرفقية، وتحملها المسؤولية عن الأضرار التي قد تسببها للمستعملين، لكن، شريطة تمتيعها بشخصية قانونية-معنوية<sup>82</sup>... وإقرار نمط جديد من المسؤولية يعرف بالمسؤولية عن فعل الذكاء الاصطناعي. فعودًا على بدء، فإن منصة "رخص" المعتمدة في النظام الإداري المغربي تُدار من قبل شركة خاصة كما أسلفنا الذكر، وهي المسؤولة عن صيانتها. وفي حالة وقوع ضرر ناتج عن عطب، أو توقف فجائي، أو مس بالمعطيات الشخصية والبيانات، يطرح السؤال التالي:

هل يكون الرجوع في هذه الحالات على الشركة-أي على الطرف المسؤول مباشرة- طبقا لأحكام المسؤولية المدنية، أم على الدولة في نطاق المسؤولية الإدارية؟

وفي هذا الصدد، استقرت النظم القانونية والقضائية المقارنة على أن الشركة المسؤولة عن تدبير المرفق الإلكتروني، وصيانتته وتطويره، هي التي تقع على عاتقها مسؤولية التعويض عن الأضرار التي قد يتسبب فيها تدبير المرفق<sup>83</sup>، وذلك طبقًا لأحكام القانون الخاص وقواعد المسؤولية المدنية.

وما يمكن أن نخلص إليه هو تراجع نطاق تطبيق القانون الإداري، ومن ثم نطاق المسؤولية الإدارية، نتيجة تبني آليات القطاع الخاص في تدبير المرافق العامة ذات البعد الإلكتروني، والانتقال من منطق المواطن-المرتفق إلى منطق المواطن-الزبون. وكل هذه النتائج تُعد من إرغاصات تفكك بنية القانون الإداري.

<sup>80</sup>- Conseil d'État, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation », op, cit, p. 115.

<sup>81</sup>- Ibid, p. 116.

<sup>82</sup>- Ibid.

<sup>83</sup>- Ibid, p. 117.

## خاتمة

إن التحولات المعاصرة التي طالت بنية القانون الإداري، وتبني المعطى الرقمي والبنىات الرقمية- التكنولوجية التي هي مدخل لإصلاح الدولة وتحسين العلاقة بينها وبين المواطنين، من بين نتائجه بروز ما أطلق عليه في الوسط المؤسسي ولدى الفاعلين في صناعة الفعل العمومي "أزمة المرفق العام"، وهذا ما أثار نقاشاً فقهيًا. فالمرفق العام مفهوم دائم الحضور في الفضاء العمومي الإداري لدرجة النقديس، ويعبر عن الحضور الرمزي للدولة؛ بل إنه حجر الزاوية في بنيانها المعاصر، وارتبط في ذهن القانونيين في القرن 19 و20 بالدولة السخية، وفي مرحلة لاحقة أضحت الخيط الناظم الذي كان يفصل الفضاء أو القطاع العام عن الخاص.

بحيث إن منطق تقديم خدمات عن طريق المنصات الرقمية، سيفضي إلى التغير في بنية الأجهزة العمومية وطبيعة الخدمات الإدارية؛ إذ، سينتقل النشاط والتنظيم الإداريين من منطق الهرمية والتراتبية (الوزارات، المديريات الوزارية، المصالح اللامركزية...)؛ أي البعد العمودي. إلى البعد الأفقي وفق نمط مندمج لتقديم الخدمات القائم على منطق الشبكة<sup>84</sup>، فكلها أمور ومؤشرات تفرض الانتقال من دولة التنظيمات-الهرمية والتراتبية إلى منطق دولة-المنصة<sup>85</sup>. فهذا النمط بمثابة قطيعة مع النماذج التنظيمية المتعارف عليها<sup>86</sup> والتي صمدت لروح من الزمن. بحيث إن التقسيم التراتبي-الهرمي الكلاسيكي غير متطابق أو بالأحرى لا يتماشى مع منطق المنصات الرقمية<sup>87</sup>.

ولما كان التنظيم الإداري المعاصر في جوهره يهتدي ويقتفي تنظيم **Max Weber**، والقائم أساساً على الإدارة البيروقراطية الهرمية وهي امتداد للفعل السياسي، ومؤطرها مبدأ المشروعية القانونية-الإدارية؛ فإن هذا النموذج اهتز في السنين الأخيرة، وطمست معالمه، من خلال تغلغل العقلانية الاقتصادية والإلكترونية-الرقمية في الفضاء العمومي. فدولة المنصة الرقمية-باعتبارها آخر تطبيقات المعطى الرقمي- لا تختزل في تقديم خدمات رقمية مندمجة فحسب، بل تمثل نموذجاً مؤسسياً يتجاوز منطق البيروقراطية الكلاسيكية، ويُجسّد شكلاً جديداً من التنظيم.

يُستشف مما سبق أن نمط "دولة المنصة" لا يكفي لإعادة تشكيل أدوات التدبير العمومي، بل يفرض مراجعة جذرية لمنطق المرفق العام وإعادة تقييم أسسه ومقوماته التقليدية<sup>88</sup>. بل إن الأمر يمتد ليُطال بنية الدولة ذاتها، وطريقة حضورها في الفضاء العمومي، بما في ذلك أنماط تدخلها، وحدود سلطتها، وتمثلاتها الرمزية، حيث إن تطبيقات ومنطق المنصة الرقمية يتجاوز منطق البنية الإدارية والتقسيم الإداري، ومعه تجاوز المنطق البيروقراطي، الذي يقوم أساساً على الانزواء وتقوية دور المديريات والأقسام والمصالح المركزية... وتقوية مكانة هذه الوحدات الإدارية داخل الدولة<sup>89</sup>، ويزكي العنف والحضور الرمزيين للدولة.

<sup>84</sup>- Conseil d'État, étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation » op, cit, p. 102.

<sup>85</sup>- Ibid.

<sup>86</sup>- Jacques Chevallier, « Vers l'État-Plateforme ? », op, cit, p.633.

<sup>87</sup>- Ibid, p.634.

<sup>88</sup>- Ibid, p.629.

<sup>89</sup>- Ibid, p.634.

## قائمة المراجع

- Alauzen, M(2019), « L'État plateforme et l'identification numérique des usagers. », Réseaux, n° 213, p. 211-239.
- Alauzen, M. (2019a), Plis et replis de l'État plateforme. Enquête sur la modernisation des services publics en France, thèse de doctorat, Paris, Paris Sciences et Lettres.
- Algan Y., Cazenave T. ([2016]), L'État en mode start-up, Paris, Eyrolles.
- Bartoli, Annie, Jeannot, Gilles, Larat, Fabrice (2016), « La simplification des formes et modalités de l'action publique : origines, enjeux et actualité », Revue française d'administration publique, n° 157, 7-22.
- Bezes, P. (2020), « Le nouveau phénomène bureaucratique », Revue française de science politique, 70 (1), p. 21-47.
- Bezes, P. (2009), Réinventer l'État : les réformes de l'administration française, 1962-2008, Paris, PUF.
- Boltanski, L., Chiapello, È. (1999), Le Nouvel esprit du capitalisme, Paris, Gallimard.
- Carpentier, C., Suret, J.-M. (2013), « Les incitatifs fiscaux pour les anges investisseurs », Canadian Tax Journal, 61 (1), p. 79-158.
- Bogdanova, M., Stoyanova, M. et Parashkevova, E. (2020). Agile project management in public sector: Methodological aspects. Journal of European Economy, 19(2), 283-298.
- Chevallier, Jacques (2018), « Vers l'État plateforme ? », Revue française d'administration publique, n° 167, 627-637.
- Colin, Nicolas, et Verdier, Henri (2012, 2015), L'âge de la multitude, entreprendre et gouverner après la révolution numérique, Armand Colin.
- Cinquin, L. (2020). Qu'est-ce qu'une entreprise agile? Harvard Business Review.
- Conseil d'État (2017), « Puissance publique et plateformes numériques. Accompagner l'ubérisation », Études et documents, no 68, La documentation française.
- Cour des comptes (2018), Rapport public annuel, La documentation française.
- Dunleavy, P., Margetts, H., Bastow, S., Tinkler, J. (2006), « New Public Management Is Dead – Long Live Digital-Era Governance », Journal of Public Administration Research and Theory, 16 (3), p. 467-494.
- El Yahyaoui, Y, (2022), « L'Etat-plateforme : innovation disruptive et devenir du service public numérique », Spinelle-Paris.
- Eyraud, C, (2013), Le capitalisme au cœur de l'État. Comptabilité privée et action publique, Bellecombe-en-Bauges, Éditions du croquant, p. 197-213.
- Gertner, J. (2015), « Inside Obama's Stealth Startup », The New York Times, 6 juin.
- Hekkala, R., Stein, M.K, Rossi, M. et Smolander, K. (2017). Challenges in Transitioning to an Agile Way of Working. Proceedings of the 50th Hawaii International Conference on System Sciences (HICSS) 2017.
- Hood, C. (1991), « A Public Management for all Seasons? », Public Administration, 69, p. 3-19.
- Jeannot, G. (2020), « Vie et mort de l'État plateforme », Revue française d'administration publique, 173 (1), p. 165-179.

- Kerléo, J.-F. (2020). L'administration de projet : Pérenniser le provisoire et l'agilité dans les structures publiques. Revue française d'administration publique, no 175, 721-734.
- Mergel, I., Gong, Y. et Bertot, J. (2018). Agile government: Systematic literature review and future research. Government Information Quarterly, 35(2), 291-298.
- Pezziardi, Pierre, et Verdier, Henri (2017), Des startups d'État à l'État plateforme. Fondapol. Rancière, Jacques (1995), La mésentente, Politique et philosophie, Galilée.
- Steve Jacob, Seima Souissi et Samuel Defacqz, La gestion agile dans le secteur public Cahiers de recherche sur l'administration publique à l'ère numérique, n° 8 Québec, 2023 Bibliothèque et Archives nationales du Québec
- Senor, D., Singer, S. (2011), Start-up Nation: The Story of Israel's Economic Miracle, Reprint edition, New York (N. Y.), Twelve.
- Thieulin, Benoît (2018), « Gouverner à l'heure de la révolution des pouvoirs », Pouvoirs, no 164, p. 19-31.
- Weber, M. (2003 [1922]), Économie et société, tome 1 : Les Catégories de la sociologie, Paris, Pocket.